ISSN: 2706-6495

دور الحكومات في دعم التحول نحو اقتصاد المعرفة (دراسة وصفية تحليلية)

The role of governments in supporting the transition towards a knowledge economy (a descriptive and analytical study)

إعداد:

الباحثة/ نورة بنت عبد الله الصانع

باحثة دكتوراه في الإدارة التعليمية، مشرفة تربوية، الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية

Email: noorahalsanea@gmail.com

الباحثة/ فاطمة بنت محمد آل رفده

باحثة دكتوراه في الإدارة التعليمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية

Email: Anafofoanafofo38@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، واستعراض جهود المملكة العربية السعودية للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وكذلك تسليط الضوء على عوامل التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول العالم، والكشف عن المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة. وتم استخدم المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والمقارنة بحيث يتم تتبع وتحليل وتقييم جهود الحكومات التي بذلت مؤخراً لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في الدول العالم وفي المملكة العربية السعودية خاصة بالإضافة إلى تحليل أهم عوامل التحول إلى اقتصاد المعرفة وتحليل المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة، وقد توصل البحث للنتائج التالية: أن من أدوار الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، تطوير التعليم والتدريب، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتطوير البنية التحتية التكنولوجيا، وإصلاح النظم والقوانين الإدارية، وتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل. وأن حكومة المملكة العربية السعودية تبذل جهود ملموسة للتحول نحو اقتصاد المعرفة فهي تخطو خطوات مدروسة لتحقيق ذلك، ومن المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة، ضعف النظام التعليمي والبحثي وقصوره، والخلل الاقتصادي، التشوهات الاجتماعية، وفي ضوء ما توصل له البحث من نتائج قدمت الباحثتان مجموعة من التوصيات المفيدة والمهمة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، المعرفة، دور الحكومات

ISSN: 2706-6495

The role of governments in supporting the transition towards a knowledge economy (a descriptive and analytical study)

Noorah Abdullah Talaq Alsanea

PhD researcher in educational administration, educational supervisor, General Directorate of Education in the Eastern Province, Kingdom of Saudi Arabia

Fatimah Mohammed Al Rifdah

PhD researcher in Educational Administration, Imam Muhammad ibn Saud University, Saudi Arabia

Abstract:

This research aims to identify the role of governments in encouraging the transition to a knowledge economy, review the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia to transition to a knowledge-based economy, highlight the factors driving the transition to a knowledge economy in countries around the world, and reveal the obstacles and challenges facing countries in their transition to a knowledge economy, and used the descriptive approach that is based on analysis and comparison, so that the efforts of governments that have been made recently to promote the knowledge-based economy in countries around the world and in the Kingdom of Saudi Arabia in particular are tracked, analyzed, and evaluated, in addition to analyzing the most important Factors for the transition to a knowledge economy and an analysis of the obstacles and challenges facing countries in their transition towards a knowledge economy. The research reached the following results: Among the roles of governments in encouraging the shift towards a knowledge economy is developing education and training, promoting scientific research and innovation, developing technology infrastructure, reforming administrative systems and laws, and encouraging women's participation in the labor market. The government of the Kingdom of Saudi Arabia is making concrete efforts to transform towards a knowledge economy. It is taking deliberate steps to achieve this. Among the obstacles and challenges facing countries in their transformation towards a knowledge economy are the weakness and shortcomings of the educational and research system, economic imbalance, and social distortions, in light of the research findings, the two researchers presented a set of useful and important recommendations.

Keywords: knowledge economy, knowledge, role of governments

ISSN: 2706-6495

1. المقدِّمة:

تمثل المعرفة شعار المرحلة الحالية من مسيرة البشرية، وأصبح معيار نجاح أي منظمة أو دولة هو ما تمتلكه من مقومات استثمار المعرفة؛ فالمعرفة هي الأساس في أي نشاط بشرى، وهي المورد الذي بدونه لا يمكن استثمار أي مورد آخر. ففي حين كانت الأرض، والمواد، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هـي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات، وصار للذكاء الاصطناعي المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال أو المواد.

حيث بات إنتاج المعرفة واستثمارها واستهلاكها وتداولها المصدر الرئيس للنمو والازدهار، وغدت المعرفة نوع جديد من رأس المال يقوم على الأفكار والخبرات، وأصبح يعبر عنها برأس المال المعرفي الذي يعد في الاقتصاد المعرفي أكثر أهمية من رأس المال المادي، وهكذا أصبحت التكنولوجيا والمعرفة هما العاملان الرئيسان للنمو والتنمية المستدامة (ابراهيم، 2017).

وذكر أبو الشامات (2012) أن اقتصاد المعرفة يتطوَّر بوتيرة متسارعة وعلى نطاق واسع، كما تتجلَّى وتتجذَّر خصائصه ومبادئه في مواجهة الاقتصاد الصناعي التقليدي، الأمر الذي يفرض على علم الاقتصاد مهمات جديدة تتمثَّل في دراسة هذا التحوُّل العظيم وتحليله، ومقاربة التحديات والتغيُّرات الناجمة عنه بنظرة علمية تجديدية وموضوعية. أن التحول من اقتصاد المعلومة إلى اقتصاد المعرفة لم يقتصر تأثيره على زيادة قيمة الإنسان وأهميته، وإن ما أثر أيضا" على قيمة المعارف والعلوم، فعلم النفس وعلم الاجتماع، والفلسفة، وعلم الإدارة وعلم التاريخ وعلم القانون وعلوم اللغة، التي كانت تعد ذات قيمة أقل من علوم الحاسب وعلم المعلومات، أصبحت في ظل اقتصاد المعرفة في القيمة الاقتصادية وكما تمارس ثورة المعلوماتية تأثيراً استثنائياً على مجمل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم.

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفائقة التطوُّر تتيح إقامة "مدى معلوماتي عالمي موحد"، وقد بدأ العالم يجني ثمار هذا بوتيرة متسارعة فمع نهاية القرن المنصرم وبداية القرن الجديد أخذ يتكوَّن نظام العلاقات الدولية الذي يتحقَّق عبر شبكة الإنترنت. إن ثورة المعلوماتية واتساع "المدى المعلوماتي الموحَّد" لا يؤثِّر تأثيراً جذرياً في الاقتصاد فحسب، بل وفي حياة المجتمع وطبيعة العلاقات بين البشر والمواطن والسلطة. (Waltr,2023)

حيث تتنافس الدول المتقدمة بالاهتمام بالبحث العلمي والتطوير والابتكار، في ضخ مزيد من الإنفاق السخي من موازنتها السنوية لاقتصاد المعرفة التنموي الهام والحيوي، باعتباره أداتها للتفوق الصناعي، ووسيلتها الفعالة لتحسين اقتصادها بشكل مضاعف نتيجة تحسين الإنتاجية القائمة على البحث العلمي والتطوير والابتكار أحمد (2014) والذي يعد معياراً هاماً لما تحققه الدول من تقدم وتميزاً في ترتيبها الاقتصادي على مستوى العالم، وترسخ مكانتها وثقلها الدولي، من أجل الوصول لترتيب متميز في الصدارة (بخاري، 2015).

وفي 2021 كانت موافقة مجلس الوزراء السعودي على إنشاء لجنة عليا للبحث والتطوير والابتكار، كأحد أهداف التنمية المستدامة وتطلعات رؤية 2030 (الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة، 2020)، لتشكيل المملكة السعودية الجديدة، بالشكل اللائق والمناسب حيث أحرزت المملكة مكانة متميزة حجزت بموجبها مكاناً قوياً مع مجموعة العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم، بالإضافة إلى ما حققته المملكة من تميز على مؤشر «نيتشر» لعام 2020 في مجال البحث العلمي على مستوى كافة الدول العربية باستحواذها على المركز ال 29 عالمياً للعام الثالث على التوالي، كأكبر مساهم بأبحاث الدول العربية، وثانيهم بين دول الشرق الأوسط وإفريقيا، والذي بموجبه نتطلع إلى استمرارية تطوير مجال البحث والتطوير والابتكار وسياساته ونوعية برامجه

ISSN: 2706-6495

ومخرجاته العلمية (عطيه، 2021)، مع إشراك مؤسسات القطاع الخاص والشركات الكبرى الصناعية وبما يخدم هذا التطوير وينيمه بشكل مستدام يعود بالنفع على تلك المكانة المتميزة التي باتت تحتلها المملكة عربياً وعالمياً بل ويعمل على تحسينها باستمرارية بناءه لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.

1.1. مشكلة البحث:

رغم التقدم في تطوير البنى التحتية التكنولوجية والابتكارات، إلا أن هناك تفاوتاً بين الدول في مدى نجاحها في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

فالدول تواجه كثيراً من التحديات لدخولها في اقتصاد المعرفة، نظراً لحداثة مفهومها، ومسألة قياس أصولها حيث الافتقار لنموذج قياسي دقيق يستخدم في تحويل المدخلات (إنتاج المعرفة) إلى المخرجات (المنافع الاقتصادية)، لذا أصبح من الضروري العمل على تعزيز آليات قياس اقتصاد المعرفة من خلال وضع سياسات تدعم التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي (عبد القادر، 2020)

ومن المهم أن تكون السياسات الاقتصادية والتنموية متوافقة مع مبادئ الاقتصاد المعرفي، وتشجع على الابتكار والإبداع وتعزز القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، وتحفز الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسن جودة التعليم والتدريب وتطوير القدرات البشرية (الشهري، 2023).

مع ذلك، تظل هناك تحديات كبيرة أمام الحكومات في تحقيق هذا التحول بشكل مستدام. وعليه فإن مشكلة البحث يمكن تلخيصها في الأسئلة التالية:

- ما دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما الجهود المبذولة من حكومة المملكة العربية السعودية للتحول نحو اقتصاد المعرفة؟
- ما عوامل التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول العالم؟
- ما المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة؟

2.1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.
2. استعراض جهود المملكة العربية السعودية للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.
3. تسليط الضوء على عوامل التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول العالم.
4. الكشف عن المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة.

3.1. أهمية البحث:

أهمية البحث العلمية والتطبيقية:

1. إثراء المكتبات بإطار نظري حول دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.
2. يساعد هذا البحث على التقدم والارتقاء لاقتصاد المعرفة بما يتوافق مع التوجهات والأهداف العالمية، وتمهيد الطريق لمزيد من الدراسة العلمية في هذا المجال.

ISSN: 2706-6495

3. من الممكن أن يساهم هذا البحث في تقديم معلومات للباحثين وصناع القرار فيما يتعلق بتشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.

4.1. حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر هذا البحث في حدوده الموضوعية على دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- **الحدود الزمانية:** طبق هذا البحث خلال الفصل الدراسي الأول من عام 2024م -1446هـ
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.

5.1. مصطلحات البحث:

1- دور الحكومات: أشار (صادق،2020) أن دور الحكومات يقصد به التدابير والسياسات التي تتخذها الحكومة من أجل تحقيق أهداف معينة. يشمل ذلك وضع القوانين، توفير البنية التحتية، الاستثمار في التعليم والبحث، ودعم الابتكار لتوجيه الاقتصاد والمجتمع نحو التحسينات المستدامة.

التعريف الإجرائي: هي التدابير والسياسات والقوانين التي تتخذها الحكومات من أجل تحقيق التحول نحو اقتصاد المعرفة.

2- التحول: يشير التحول إلى العملية التي ينتقل فيها المجتمع أو الاقتصاد من حالة معينة إلى أخرى. في هذا السياق، يكون التحول عادة من اقتصاد تقليدي يعتمد على الموارد الطبيعية والصناعات التقليدية إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والابتكار (محمد، 2018).

التعريف الإجرائي: هي العمليات التي تتبعها الحكومات للانتقال من حالة اقتصاد تقليدي يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والابتكار.

3- اقتصاد المعرفة: أشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (2017) أن اقتصاد المعرفة يُعرف بأنه النظام الاقتصادي الذي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة، والمعلومات، والتكنولوجيا كعوامل إنتاج رئيسية.

التعريف الإجرائي: هو النظام الاقتصادي الذي تطبقه الحكومات بحيث تعتمد بشكل أساسي على المعرفة، والمعلومات، والتكنولوجيا كعوامل إنتاج رئيسية.

6.1. منهجية البحث:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والمقارنة بحيث يتم تتبع وتحليل وتقييم جهود الحكومات التي بذلت مؤخراً لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في الدول العالم وفي المملكة العربية السعودية خاصة بالإضافة إلى تحليل أهم عوامل التحول إلى اقتصاد المعرفة وتحليل المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة.

2. الإطار النظري:

مفهوم اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة والمعلومات كمصدر رئيسي للقيمة والإنتاجية، بدلاً من الموارد المادية أو العمل التقليدي. في هذا النوع من الاقتصاد، تكون المعرفة هي العنصر الأساسي في خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.

ISSN: 2706-6495

ومن تعريفات اقتصاد المعرفة حيث عرف (الشمري والحدراوي، 2011) الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجيتها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، اي اقامة التنمية الإنسانية ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، وزيادة المهارات البشرية. كما أشار (دهشان،2023) أن اقتصاد المعرفة يتمثل في إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة، حيث تسهم في تطوير التكنولوجيا مع التسريع من وتيرة التقدم العلمي، معتمدة في ذلك على الأفكار والابتكارات بدلا من الثروات الطبيعية، مستعينة في ذلك بالبحوث؛ لتحسين العملية الإنتاجية وتطويرها مما ينعكس ذلك إيجابيا على تزايد الناتج المحلي الإجمالي. وذكر (عطية،2012) أن اقتصاد المعرفة يتميز بعدة عوامل جمعت بالنقاط التالية:

- المعرفة ليست مفهوماً استهلاكياً إنما صناعة مشتركة يساهم في تكوينها كافة فئات المجتمع.
- لا تمثل المسافات أي عائق في عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل من المجتمع بشكل عام، مهما كانت المسافة بعيدة يمكن تحقيق تنمية اقتصادية.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لجميع الأفراد، لا ينقص استفادة شخص من هذه المعرفة المتزايدة من استفادة شخص آخر لدعم اتخاذ القرارات في جوانب الحياة كافة.
- دعم التدريب والتعليم العام والعالي والاستمرارية في التعليم والدعم الفني والخدمات الاستشارية لتمكين الموارد البشرية من تحقيق كفاءة الأداء.
- لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، اقتصاد مفتوح بالكامل ويتسم بالمرونة وسرعة التغير لتلبية حاجات متغيرة ومتجددة.
- ان اقتصاد المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية، باعتبارها رأس المال المعرفي والبدني.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- تفعيل مراكز البحث والتطوير وتشجيع الباحثين كمحرك للتغيير والتنمية.

أهمية اقتصاد المعرفة:

أشار (المخطارية، 2017) إلى أن اقتصاد المعرفة ذو أهمية كبيرة في المجتمعات الحديثة، حيث يؤثر في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:

1. **دعم المؤسسات بالابتكار والإبداع**: اقتصاد المعرفة يشجع المؤسسات على الابتكار والتفكير الإبداعي مما يساهم في تطوير المنتجات والخدمات وتحسين الأداء.
2. **نشر المعرفة وتوظيفها**: يساهم في نشر المعرفة وتوظيفها بشكل فعال في المجتمع، مما يعزز من الإنتاجية والكفاءة في مختلف القطاعات.
3. **إنتاج سلع وخدمات معرفية:** يساهم في إنتاج سلع وخدمات تعتمد بشكل أساسي على المعرفة والابتكار مما يفتح أفقًا جديدًا أمام الاقتصاد لتحقيق نمو مستدام.
4. **رفع كفاءة الموارد البشرية**: اقتصاد المعرفة يعزز من كفاءة الموارد البشرية من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية متقدمة تعتمد على التكنولوجيا والمعرفة.

5. **إيجاد فرص عمل جديدة:** اقتصاد المعرفة يوجد فرص عمل جديدة تتطلب مهارات عالية في مجالات التكنولوجيا والمعلوماتية والبحث العلمي.
6. **تحقيق دخل وطني أكبر:** يسهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق دخل أكبر للدولة من خلال تطوير الصناعات والخدمات المعرفية المتقدمة.

ركائز اقتصاد المعرفة:

لتطبيق ركائز اقتصاد المعرفة يتطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تتعلق بالبنية التحتية، والموارد البشرية، والسياسات الاقتصادية والتعليمية. وفيما يلي أبرز المتطلبات كما أشار إليها (عطية،2021):

1. وجود بنى تحتية متطورة: فمن الضروري وجود بنية تحتية رقمية قوية، تشمل الإنترنت عالي السرعة، ومنصات البيانات الضخمة، والأجهزة المتقدمة.
2. التعليم والتدريب المستمر: يجب على الدول توفير نظام تعليمي متقدم ومتاح للجميع، يركز على تطوير المهارات التقنية والابتكارية، والتحول السريع في التكنولوجيا يتطلب من القوى العاملة تحديث مهاراتها بشكل مستمر من خلال برامج التدريب المستمرة.
3. البحث والتطوير (الابتكار): على الدول أن تستثمر بشكل كبير في البحث العلمي والابتكار لتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الصناعية لتسهيل تحويل الابتكارات إلى تطبيقات عملية.
4. السياسات الحكومية الداعمة: تحتاج الحكومات إلى وضع سياسات تشريعية وتنظيمية تدعم اقتصاد المعرفة.

أثر اقتصاد المعرفة:

بين (دهشان، 2023) أن من أثار اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من ثروة في المعلومات والاتصالات وتقنياتها المتقدمة في مجالات عديدة ومتنوعة تسهم بشكل واضح وبدرجة كبيرة في تحقيق زيادة الإنتاجية من خلال:

- ظهور سلع ومنتجات جديدة وحديثة غير مادية تمثلها المنتجات المعرفية غير المادية المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات، ومنتجات الوسائل المتعددة والمشتقات المالية، والتي يمكن أن تستخدم استخدامات وسيطة ونهائية وبالشكل الذي يحقق زيادة مهمة في الإنتاج من خلالها.
- كذلك يتيح اقتصاد المعرفة تنوع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة واعتماداً على التقنيات المتطورة من خلال ما يتيحه من تقنيات جديدة متقدمة في مجالات الفضاء والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية والكيماوية والطبية والتكنولوجيا الخضراء وحماية البيئة وغيرها تتيح قيام نشاطات جديدة متنوعة وواسعة ترتبط بهذه التقنيات المتقدمة الجديدة وبما يسهم في زيادة الإنتاج - وبالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج، حيث يتسع الإنتاج المعرفي المتصل بثروة المعلومات والاتصالات، والوسائل والبرمجيات والتقنيات المرتبطة بهما.
- تتيح التقنيات الجديدة زيادة الاستثمار الذي يتضمن استخدام هذه التقنيات في مجال عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي تُوسع من خلاله القدرة وزيادة الإنتاج، وكذلك تجديد النشاطات هذه وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وإنتاجها.

دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة:

أشار (بابكر،2021) أن الحكومات تعمل على تشجيع عملية التحول نحو اقتصاديات المعرفة وذلك من خلال عدد من السياسات والآليات التي تشمل:

ISSN: 2706-6495

1. تطوير المنظومة التعليمية بما يأخذ في الاعتبار متطلبات التحول نحو اقتصادات المعرفة لتكوين أجيال شابة قادرة على المساهمة بفعالية في الاقتصاد المعرفي، وتعزيز الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير في موازنة الدولة.
2. تشجيع التراكم المعرفي على مستوى الدولة بضمان البيئة الداعمة لذلك من خلال تشجيع انشطة البحث والتطوير والابتكار وضمان حقوق الملكية الفكرية.
3. الترابط ما بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي والتطوير ومجتمع مؤسسات الأعمال لتمويل أنشطة الابتكار والارتقاء المستمر على سلم القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
4. تشكيل مبادرات وصناديق تمويل للبحث العلمي والتطوير المعرفي.
5. تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال التركيز على حفز أنشطة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

3. الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، وفيما يلي عرض هذه الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم للأحدث، ثم التعقيب على الدراسات السابقة باستعراض أوجه الشبه والاختلاف بين الحث الحالي والدراسات السابقة، كما يلي:

دراسة (علة،2013) بعنوان " الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد المعرفي في الأقطار العربية، بالتركيز على حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كنموذج يعبر بصورة واضحة عن رغبة 46 جامحة في الانتقال والتحول من اقتصاديات الريع (اقتصاديات الندرة) إلى اقتصاديات المعرفة (اقتصاديات الوفرة) وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل الارتقاء والانتقال باقتصاديات الأقطار العربية عموماً ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً من الاقتصاديات الريعية نحـــو اقتصاديات المعرفة لابد من وضع خطط متناسقة للبنية التحتية العربية، وذلك فيما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل والصيانة العربية المتبادلة، وأن تتسم بطابع المؤسسية مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشبكي وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفي.

دراسة (أحمد،2014) بعنوان" الاقتصاد والمعرفة والتمويل الإسلامي من اقتصادي مؤسساتي جديد" ركزت الدراسة على وضع المعرفة في العالم الإسلامي أو دورها في الاقتصاد، وآثارها على التمويل الإسلامي، كما وضحت الإطار الاقتصادي المؤسساتي الجديد، الذى يعتمد على تعدد المعارف بما يؤدي إلى تطور الهياكل الاقتصادية وتغيرها بمرور الزمن، وضمن هذا الإطار المقترح، يتم دراسة الهياكل الاقتصادية على أربعة مستويات: الثقافي، والمؤسساتي والمنظمات والمعاملات بينما تجسد الثقافة مجموعة معارف مجتمعات مختلفة،، وتحدد طبيعة ونمو المعرفة أنواع المؤسسات والمنظمات أو المعاملات في الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى أن سبب فشل أسلمه الاقتصادات بعدم وجود المعرفة الإسلامية الأساسية اللازمة لإنتاج المؤسسات والمنظمات الاقتصادية المتخصصة، كذلك أدى جمـــود الدراسات البحثية في مجال التمويل الإسلامي إلى مشاكل في تطبيق الهياكل المالية التـ تختص بالقيم الإسلامية، وأن أسلمه الاقتصادات بدون توفير القاعدة المعرفية اللازمة والبنية الاقتصادية الملائمة، أدى إلى اعتماد أسلوب التكيف الهامشي، وأن إقامة هيكل اقتصـــادي إسلامي عام ونظام مالي إسلامي حقيقي يتطلب إعادة توجيه الثقافة نحو خلق معرفي إسلامي جديد يستطيع بناء المؤسسات والمنظمات والمعاملات الملائمة.

ISSN: 2706-6495

دراسة (الرابغي، والشماسي، 2018) بعنوان "الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة: برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجاً "سعت الدراسة إلى التعرف على الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجاً. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وتمثلت أدوات الدراسة في المقابلة والملاحظة مع المشرف على مكتب المدير التنفيذي في برنامج بادر لحاضنات التقنية. وتناولت الدراسة عدد من النقاط، تناولت الأولى مفهوم مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. واستعرضت الثانية سمات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وأشارت الثالثة إلى مقومات مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وجاءت الرابعة بركائز مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وكشفت الخامسة عن الجهود السعودية المبذولة في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وأبرزت السادسة دور برنامج بادر لحاضنات التقنية في دعم توجهات الحكومة السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وبينت السابعة إدارات برنامج بادر لحاضنات التقنية. واستعرضت الثامنة البرامج المقدمة من برنامج بادر لحاضنات التقنية. وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن المملكة العربية السعودية خطت خطوات واضحة للتحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة من خلال جهود تمثلت في خطط واستراتيجيات وسياسات. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير واستيفاء مقومات وركائز التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة.

دراسة (منصور، 2021)بعنوان "رؤية 2030 والتحول نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية" ناقشت هذه الورقة التقدم المحرز في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 من خلال إطارين يناقش الأول توضيح مبسط لمفهوم اقتصاد المعرفة وأركانه الأربعة، وكيفية قياس التحول نحو اقتصاد المعرفة على أرض الواقع، بينما يناقش الإطار الثاني واقع اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية والتي تشير النتائج إلى أنه خلال الفترة (2000- 2020) حققت المملكة العربية السعودية تحسنا كبيرا وسريعا في مجال التحول نحو اقتصاد المعرفة وهذا التقدم السريع ليس فقط وفقا للمعايير الإقليمية، ولكن أيضا وفقا للمعايير الدولية، ختاما بالتحديات التي تواجهه اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية والتوصيات التي يقدمها الباحث لحلها والتغلب عليها بشكل عملي سليم وفقا لإمكانيات المملكة الحالي وموقعها في خريطة التطور العالمية. بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، وبالإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، مع عدم إغفال الدراسات المقارنة لعدد من الدول حول العالم والتي تتبنى ذات الخطوات نحو مجال التحول نحو اقتصاد المعرفة، ترى هذه الدراسة أنه من أجل تحسين استمرارية الانتقال إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، فإنه من الضروري للمملكة العربية السعودية تعزيز أركان المعرفة عن طريق الاستثمار بقوة في التعليم، والتدريب، وزيادة مؤشر الابتكار من خلال الإنفاق المكثف على أنشطة البحث والتطوير اللازم لها بشكل واقعي ومتناسب مع إمكانيات المملكة.

دراسة (دهشان، 2023) بعنوان " التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية " تهدف الدراسة إلى بيان طبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه مع التحليل لاستراتيجية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة والآلية التي يعمل بها في قيادة النمو الاقتصادي، وفي منهج البحث اعتمد على المنهج التحليلي المقارن والاستقرائي الإحصائي؛ لاستعراض أدبيات ومفاهيم الدراسة وهذا بالاعتماد على عدد من المراجع العلمية؛ وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أن الاقتصاد المعرفي ليس اقتصادًا موازيًا أو بديلاً للاقتصاد التقليدي بل هو صيغته الحديثة ومستقبله القريب المحتوم، فالتجارة الإلكترونية ستكون أسلوب التجارة الأول في المستقبل والنقود الورقية ستختفي لصالح النقود الإلكترونية والرقمية.

ISSN: 2706-6495

الدراسات الأجنبية

دراسة (Cardre,2008) هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور اقتصاد المعرفة في بعض الدول وتوصلت الدراسة إلى أن دولاً كثيرة استطاعت أن تنتقل إلى اقتصاد المعرفة والمعلومات بفضل اهتمامها بتطوير التعليم والتكنولوجيا والبشر مما أدى إلى حدوث تطور هام في اقتصاد المعرفة وجعله يحتل صدارة اهتمام كثير من دول العالم.

دراسة (HULTEN,2013) هدفت الدراسة إلى بيان أهمية رأس المال القائم على المعرفة وأهمية توسيع مفهوم الابتكار والبحث العلمي والتطوير وأكدت الدراسة على أن الاقتصاد المبنى على المعرفة يعتبر مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة التكيف مع التغيير سواء للقطاع الخاص أو العـــام فـــي مجالات السياسات الحكومية على التعليم، والبنية التحتية وخاصة للتكنولوجيا والإصلاح الهيكلي، من أجل تحقيق النمو، وطالبت الدراسة بإثراء القطاع الخاص للاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة كأمر ضروري وجزء من عملية النمو.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق للدراسات التي تناولت دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، وبتنوع المناهج البحثية والمتمثلة في النقد والتحليل والمقارنة والدراســات الوصـــفية الميدانية تميز هذا البحث بأنه هدف إلى التعرف على دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة بشكل عام ودور حكومة المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

4. تحليل النتائج ومناقشتها:

الإجابة على السؤال الأول: دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة ؟

يواجه اقتصاد المعرفة كما ذكر البارودي (2005) عموماً تحديين أساسيين؛ يتمثل الأول في بناء سلسلة قيمة المعرفة وإنجاز العمليات الإنتاجية التي يترتب عنها تجديد هيكلي للعمل فيما يخص التنظيم والتنسيق والمراقبة، وكذلك إدارة الرأسمال البشري في الأقطاب والتكتلات الاقتصادية باعتباره العمود الفقري لاقتصاد المعرفة. والثاني يرتبط بالتقسيم الدولي لهذا الاقتصاد، إذ تتركز أنشطته بعض الدول التي يتوفّر فيها تفوق علمي وتكنولوجي ومحفّزات لاستقطاب التمويلات المالية . حيث نجد أن اقتصاد المعرفة يتوزّع على ثلاثة تصنيفات: دول تنتج المعرفة كالولايات المتحدة الأميركية وألمانيا،و دول تدير المعرفة كماليزيا وسنغافورة، ودول تستهلك المعرفة وعلى رأسها الدول العربية.

وفي ضوء ما يشهده العالم من تغيّرات تقتضي النهوض الاقتصادي هناك أدوار رئيسة تقوم بها الحكومات لتحول نحو اقتصاد المعرفة ومنها:(منصور،2021)

- تطوير التعليم والتدريب: الاستثمار في التعليم الجيد وتطوير المناهج الدراسية لتشمل المهارات الحياتية والتكنولوجية الحديثة، مما يضمن إعداد جيل قادر على التكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

-تعزيز البحث العلمي والابتكار: دعم الأبحاث العلمية وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الابتكارية، بالإضافة إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة وتشجيع التعاون بين الجامعات والصناعة.

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية: تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسهل الوصول إلى المعلومات والمعرفة ويساهم في تعزيز الابتكار والإنتاجية.

- إصلاح النظم والقوانين الإدارية: وضع سياسات وقوانين تدعم الابتكار وتسهّل الإجراءات البيروقراطية، مما يشجع على إنشاء الشركات الناشئة وتطوير الأعمال القائمة.

- تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل: تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال توفير بيئة عمل ملائمة ودعم السياسات التي تضمن المساواة بين الجنسين.

وترى الباحثتان أن هذه الجهود مجتمعة تساهم في خلق بيئة مواتية للتحول نحو اقتصاد المعرفة، مما يعزز التنمية المستدامة ويزيد من القدرة التنافسية للدول على الساحة العالمية.

الإجابة على السؤال الثاني: ما الجهود المبذولة من حكومة المملكة العربية السعودية للتحول نحو اقتصاد المعرفة؟

الجهود السعودية المبذولة في التحول نحو اقتصاد المعرفة كما أوضحها منصور (2021) من قبل الدولة السعودية بغية التحول نحو اقتصاد المعرفة ومنها : الخطط التنموية، والاستراتيجيات والسياسات، والتي تم إعدادها من قبل مجموعة جهات متمثلة في الآتي:

1- الوزارت والجهات الحكومية ومنها :وزارة الخدمة المدنية،وزارة الاتصالات،وتقنية المعلومات،وزارة الثقافة والإعلام،وزارة الاقتصاد والتخطيط،وزارة التعليم، الهيئة العامة استثمار، هيئة المدن الصناعية،ومناطق التقنية،وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

2 - المؤسسات والشركات العامة ومنها : شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، الشركة السعودية للكهرباء.

3- المؤسسات والشركات الخاصة ومنها : شركة الاتصالات السعودية (STC)، شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي)، مجموعة الأغر للفكر الاستراتيجي.

4- الجامعات ومنها :جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن،جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود.

5- المنظمات الدولية ومنها : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وقد اعتمدت جهود تلك الجهات في سبيل التحول نحو اقتصاد المعرفة على ركائز كما ذكرها الرابغي والشماسي (2018) ففي مجال التعليم أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التعليم من أجل تحقيق أهدافها في إقامة اقتصاد قائم على المعرفة قابل للتطبيق حيث وضعت استراتيجيات وخطط للتطوير بهدف تحقيق المعايير العالمية في أدائها.

أما في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات فإن المملكة العربية السعودية تمتلك بنية أساسية متطورة، وحققت نسبة انتشار مرتفعة للهواتف المتنقلة فضلاً عن كونها الدولة العربية الوحيدة التي تدخل سنوياً قائمة أقوى 500 حاسب عملاق في العالم، وكما أنها تأتي في طليعة البلدان العربية من حيث عرض النطاق الوطني للأنترنت(بخاري،2015).

وفي مجال الحوافز الاقتصادية فحسب ما ورد في تقرير التحول إلى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية أن ستة مؤشرات من مؤشرات الحوافز الاقتصادية وهي: (نصيب الفرد من الناتج المحلي وفق تعادل القدرة الشرائية - مؤشر التنمية البشرية - حماية الملكية الفكرية - قوة القطاع المصرفي - تصدير السلع والخدمات - شدة المنافسة المحلية) تحسنت قيمتها خلال السنوات الماضية مما ينعكس على تحسن الأداء في هذا المؤشرمستقبلاً(منصور، 2021).

أما في مجال الابتكار كما ذكرها عطية (2021) فالمملكة العربية السعودية عملت على تعزيز منظومة الابتكار الوطنية بهدف تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية، والتركيز على إنتاج السلع، والخدمات القائمة على المعرفة ومنها الصناعات المعرفية، ولتفعيل دور منظومة الابتكار الوطنية كان لابد من تعاون القطاعات العام والخاص والأكاديمي في البحث والتطوير ووضع سياسات حكومية تدعم البحث والتطوير والابتكار .

لذا أقر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية عام 2002م السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، وبعد ذلك تم وضع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار في عام 2008م، والتي هي نتاج تلك السياسة، وتتولى هذه الخطة مسؤولية تخطيط وإدارة وتنسيق كل ما يتعلق بالسياسة، وأهدافها، وتطورها . ويوكل لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية قيادة عمليات تطوير منظومة الابتكار الوطنية، من خلال ما يأتي: (الحاج، 2014):

1. إجراء البحوث العلمية، والتطبيقية الرامية إلى خدمة التنمية
2. تقديم خدمة الاستشارات العلمية على الصعيد الوطني.
3. التخطيط للعلوم والتقنية في المملكة من خلال المشاركة في إعداد الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ووضع الاستراتيجيات.
4. العمل على تطوير آليات لتحويل مخرجات البحث العلمي، والتقدم التقني إلى منتجات صناعية.
5. التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية، ومراكز البحوث في الدولة، وتبادل المعلومات والخبرات.
6. عقد الشراكات بين المملكة، والمؤسسات العلمية العالمية. دعم برامج، ومشروعات البحوث العلمية للأغراض التطبيقية، وإنشاء برنامج بادر لحاضنات التقنية.

وقد حققت المملكة نقلة نوعية في مجال الابتكار وفقاً لما ورد في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن معهد انسياد للأعمال، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، والذي يعتبر الابتكار عنصرًا حيويًا للتنمية المستدامة، فقد صنفت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة عربياً، وفي المرتبة الثالثة والأربعون عالمياً على مؤشر الابتكار العالمي في عام 2015، وهذا يؤكد أن المملكة تخطو خطوات مدروسة للتحول نحو اقتصاد المعرفة إذ إن المتتبع لمؤشر الابتكار العالمي عبر السنوات الماضية يلاحظ التطور الذي حققته السعودية في المراتب المتقدمة التي تحتلها عاماً تلو عام. ولعل ذلك الترتيب يعطي مؤشراً لإجراءات، وعمليات منظومة الابتكار في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والتي تعمل من خلال ثلاث مراحل رئيسة وهي: البحث والتطوير والتصنيع (الرابغي و اشماسي، 2018).

الإجابة على السؤال الثالث: ما عوامل التحول إلى اقتصاد المعرفة في دول العالم ؟

إن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العصر الراهن كما أوضحها الموسي (2013) وما تبعها من تحولات عميقة في شتى ميادين الحياة الإنسانية، وضعت بلدان العالم - المتقدم منها والنامي- أمام ضرورة مواكبة التطورات المطّردة والاستعداد لمواجهة تحديات مستقبل تعلن بوادره بوضوح أن الصراع على حيازة المعرفة واكتسابها سيكون على أشدّه، وأن الزعامة والريادة ستكونان للأُمم الأقدر على بناء رأس مال بشري، على درجة عالية من الفاعلية في مختلف محاور التنمية. وبما أن النظم التعليمية تأتي على رأس المؤسسات المنوط بعهدتها إعداد أجيال الغد، فقد وجدت نفسها مدعوة إلى إعادة النظر في فلسفاتها التربوية ومراميها وأدواتها، من أجل الارتقاء بجودة الخدمات التعليمية لتكون قادرة على بناء عقول وسواعد قادرة على بناء المجتمعات والمساهمة بفاعلية في منظومة المعرفة العالمية وصنع الحضارة الإنسانية.

أهم عوامل الإنتقال نحو اقتصاد المعرفة في الدول العالم كما ذكرها)الحاج،2014) و ((Alkibbi,2012 و((Gross,2015:

أولاً: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية

حيث تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة اساسية من ركائز اقتصاد المعرفة ومن أهم عوامل التنمية في العصر الحالي، فقد ساهمت على نحو فعال في بناء وتنمية اقتصادات العديد من البلدان التي تعتمد على اقتصاد المعرفة. وقد شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدما مذهلًا وسريعا في الأجهزة والمعدات والبرامج والأدوات المستخدمة، ما ساهم إيجابيًا في تنمية الكثير من القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية وتطويرها ،ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص الكثير من الاستثمارات وساعدت على توليد عائدات مالية كبيرة والكثير من فرص العمل في البلدان النامية.

ومنذ أن أعلن آدم سميث عن نظرية الميزة المُطلقة للبلدان القادرة على إنتاج السلع والخدمات، بدأ صناع القرار في إعداد تلك المميزات والحفاظ عليها في القطاعات الرئيسية الداعمة لاقتصاديات البلدان. واعتبر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - والرقمنة على وجه التحديد - يمكنهما أداء هذا الدور في إيجاد الميزة المطلقة للبلدان. وتُعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرقمنة) المحرك الرئيسي الآن للنمو الاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل في مجالات عديدة،سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. مما لا شك فيه أن العديد من الدول العربية قد شرعت في تطبيق إصلاحات واسعة في قطاع المعلومات - سواء فى قطاع البنية التحتية الرقمية أو في صناعة التكنولوجيا وتوطينها، وذلك ضمن المساعي الرامية إلى إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بكل تجلياتها بما يتلائم مع متطلبات عصر المعرفة، إلا أن هذا لا يعتبر كافي فلابد أن يكون هناك نقل وتوطين للمعرفة والتكنولوجيا.

ثانياً: منظومة البحث والتطوير الابتكار

يُعد البحث العلمي والتطوير والابتكار من العوامل الهامة جدا في تحديد نجاح بلد ما في بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد. ويُعتبر البحث والابتكار حاليا محركًا ودافعا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، ويحتاج صانعوا القرارات - فى هذا المجال إلى مؤشرات جديرة بالثقة للقياس المقارن لتقدمها نحو اقتصاد المعرفة، ولمراقبته بغية إنشاء سياسات ابتكار فعالة ومواكبة لعصر المعرفة، وتُعد المؤشرات التحليلية للبحث والتطوير وقياسات العلوم والتكنولوجيا أكثر المؤشرات استعمالا في مجال تطوير نظامًا الابتكار للاقتصاد وتقييمه.ومن أهم المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتطوير وتقييم أداء العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير وسياسات الابتكار وأنظمته، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

الإجابة على السؤال الرابع: ما المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة؟

يستوجب من الدول التصدّي لعوائق مركبة تُفسّر كما ذكرها OECD,2012) و (بخاري، 2015) و(أبو الشامات، 2012)على النحو التالي :

أولاً: ضعف النظام التعليمي والبحثي وقصوره ومما هو جدير بالذكر أن العالم العربي يعاني من فقر معرفي كبير، أصبحت على إثره الجامعات العربية منتجة للبطالة بنسبة 30% مقارنة بـ 3 % فقط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، كما أن الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يتجاوز 0.2٪ بينما تخصص الدول المتقدّمة ٤% من ميزانيتها للبحث والتطوير. ويبلغ مجموع المنشورات العلمية العربية ما مقداره 1.4% من الحصة العالمية، في حين تحقق البلدان المتقدمة 70%،

ISSN: 2706-6495

ولا تمثل براءات الاختراع العربية سوى 0.1% عالمياً. ترجع هذه التباينات العميقة إلى غياب رؤية محددة للبحث العلمي تتماشى مع أولويات الدول، وعدم تحلّي المنظومة التعليمية بأهداف واقعية تأخذ بعين الاعتبار القدرات والمواهب الموجودة فيها. وبالتالي، فإن حجم تأثير المعرفة على الأنشطة الاقتصادية يبقى هزيلاً، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال انقطاع الصلة بين البحث العلمي وآليات اتخاذ القرار على المستوى الدولي.

ثانياً: خلل اقتصادي ومؤسساتي: يتمثل الخلل الاقتصادي في الدول العربية بنكوص القطاع العام في أداء دوره وركود القطاع الخاص. الأمر الذي وضع عوائق عديدة أمام المبادرات الاستثمارية والمقاربة التشاركية بين مؤسسات البحث والمعرفة والمقاولات التكنولوجية ولاسيما بسبب الفساد الإداري والتبعية الاقتصادية، ما انعكس مع اندثار التنافسية سلبا على روح المبادرة والإبداع.أضافة إلى ذلك ضعف البنية المؤسساتية العربية الناجم عن التمركز الاقتصادي في جهة دون غيرها، والتضاؤل الواضح لأجهزة الوساطة التمويلية التي تتبنى المشروعات التكنولوجية والمنشآت التطويرية لاقتصاد المعرفة في شكل رأسمال استثماري. إلى جانب ذلك، يستدعي اقتصاد المعرفة امتلاك نظام ابتكاري مترابط الأوصال ومتفاعل العلاقات بين جميع الفاعلين، من جامعات ومراكز أبحاث، وشركات تكنولوجية، ومصارف تمويلية تشارك في أنشطة إنتاجية معرفية على هيئة علاقات تعاونية، ترمي إلى تجهيز المعارف وضبطها مع الحاجيات المطلوبة بغية تحصيل ابتكارات ذكية توازي غزارة الفروع العلمية المستحدثة، وهو نظام تفتقر الدول العربية إليه.

ثالثا: التشوهات الإجتماعية يجلب الاقتصاد القائم على المعرفة معه خطر زيادة عدم المساواة الاجتماعية، بسبب التغير التكنولوجي السريع، حيث قد ينشأ انحياز نحو عوامل إنتاج محددة، ولأن استعداد العمال للتغيير يختلف. وفقًا لذلك، تحتاج الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتدريب (إعداد العمال، وهو مجال لا يوجد فيه برنامج عام مؤسسي كبير وتحتاج الحكومات إلى وضع خطة شاملة للتدريب / إعادة التدريب للوفاء بمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة والعلاقات الصناعية السليمة هي أيضًا شرط أساسي لتحسين الإنتاجية مع التفاوت المستمر في الدخل يعني أن اقتصاد المعرفة يمكن أن يخلق "فجوة رقمية" كتلك التي حددتها وزارة التجارة الأمريكية (فجوة بين أولئك الذين لديهم دخل وتعليم كافٍ للوصول إلى الفوائد المحتملة من تكنولوجيا المعلومات، والآخـــرون)، وخلال معظم الفترة بين 1965 – 1995، كانـــت الإستراتيجية الرئيسية للحد من الفقر هي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في سياق ثابت.وفي النطاق ذاته، فإن إرساء مرتكزات اقتصاد المعرفة في الدول رهين بوجود إرادة سياسية قوية وحركة مجتمعية فاعلة ومناخ أعمال مشجع، من شأنها العمل على تصوّر شامل ذي مدخل سياسي – ثقافي وناتج اقتصادي. إذ إن امتلاك التكنولوجيا وحدها لا يعدو كونه تحديثاً سطحياً لا دلالات له على بنيان المجتمع .

تحديات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية:

على الرغم من الخطوات الواسعة التي اتخذتها المملكة في سبيل التحول إلى اقتصاد معرفة كسائر الدولة المتقدمة، إلا أن المملكة لازال أمامها الكثير لكي تحقق التحول الكامل إلى اقتصاد المعرفة بحلول عام 2030 لتنافس بقوة الدول الرائدة ذات السبق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد القائم على المعرفة كسنغافورة وكوريا والهند واليابان الحاج (2014)، وبالنظر إلى الأركان الأربعة السابق توضيحها،يمكن القول بأن التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصاد المعرفة تكمن بشكل رئيسي في الفساد من ناحية، وواقع البحث العلمي في المملكة من ناحية أخرى، فضلا عن العملية التعليمية ومخرجاتها. -أما بالنسبة للفساد.

فيلاحظ أن المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من التحسن على مستوى العالم طبقاً لمؤشر الشفافية الدول، فإن المملكة لازالت تعاني من استشراء للفساد، وخاصة في مجال أداء الأعمال، وهو ما يعيق أداء الأعمال من ناحية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية أخرى، والذي يعرف بأنه أحد أهم أدوات جلب المعرفة الدولية. -فيما يتعلق بوضع البحث العلمي في المملكة، فيمكن القول بأن البحث العلمي وحده ليس في حد ذاته، بل هو وسيلة لتطوير الأداء الاقتصادي في مختلف القطاعات،ولكن ذلك لا ينطبق على المملكة العربية بشكل كامل فبالرغم من الخطوات الملموسة وزيادة الإنفاق عليه وتحسن وضع المملكة بشكل كبير لتحتل المركز 66 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي للعام 2020، وتتقدم مرتبتين عن عام 2019 التي حلت فيه بالمرتبة الـ 68 عالمياً وعن عام 2011 كانت 93 عالمياً مما كان متسبب في خلق حالة من شبه الانفصال ما بين الجانب الأكاديمي والجانب الصناعي لازالت آثاره باقيه وليس أدل على ذلك من وجود عجز في المهارات اللازمة لقطاع النفط والصناعات التحويلية وقطاع الهندسة والتشييد(منصور، 2021).

لازالت تعاني منها المملكة كما بين ابراهيم (2017) حتى الآن بشكل ملحوظ على الرغم من ضخامة القطاعين إلا إنه يكاد البحث العلمي يكون منعزل عن العملية الاقتصادية العلمية ويحتاج المزيد من الجهود. -من الناحية التعليمية، فإن عدد خريجي طلبة الدراسات العليا من حملة الدكتوراه كان لا يتجاوز 40 من بين كل 100.0 مواطن في 2011، وهو معدل قليل للغاية إذا ما قورن بألمانيا (509) طالب أو السويد (743 طالب) مما حدا بالمملكة إلى تقديم مزيد من الاهتمام والتقدير لتلك الفئة لتصبح بنهاية 2019 عدد حاملي الدكتوراه إلى 25759 ولكن ما يواجه قطاع الأعمال من مشكلات في المملكة، ساهمت بدورها في إضعاف العلاقة ما بين الجانب الأكاديمي والصناعي وإيجاد صعوبة إلى حد ما في بدء أي مشاريع جديدة.

5. ملخص النتائج:

1. من أدوار الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، تطوير التعليم والتدريب، تعزيز البحث العلمي والابتكار، تطوير البنية التحتية التكنولوجيا، إصلاح النظم والقوانين الإدارية، تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل.
2. حكومة المملكة العربية السعودية تبذل جهود ملموسة للتحول نحو اقتصاد المعرفة فهي تخطو خطوات مدروسة لتحقيق ذلك، ويتبين في مؤشر الابتكار العالمي حيث يلاحظ عبر السنوات الماضية التطور الذي حققته السعودية في المراتب المتقدمة التي تحتلها عاماً تلو عام. ولعل ذلك الترتيب يعطي مؤشراً لإجراءات، وعمليات منظومة الابتكار في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والتي تعمل من خلال ثلاث مراحل رئيسة وهي: البحث والتطوير والتصنيع.
3. من أهم عوامل الإنتقال نحو اقتصاد المعرفة في دول العالم توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية حيث تعد ركيزة اساسية من ركائز اقتصاد المعرفة ومن أهم عوامل التنمية في العصر الحالي، كذلك توفر منظومة البحث والتطوير والابتكار وتعد من العوامل الهامة جدا في تحديد نجاح بلد ما في بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد. ويُعتبر البحث والابتكار حاليا محركًا ودافعا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان.
4. من المعوقات والتحديات التي تواجه الدول في تحولها نحو اقتصاد المعرفة، ضعف النظام التعليمي والبحثي وقصوره، الخلل الاقتصادي وفي المؤسسات، التشوهات الاجتماعية.

6. توصيات البحث:

من خلال ما سبق، ولاستمرارية التحول من الاقتصاديات الريعية إلى اقتصاديات المعرفة، هناك عدد من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار لضمان تحقيق التحول بشكل فعال وحقيقي على أرض الواقع فيما يلي أبرز التوصيات:

1. ضرورة تبني إستراتيجية الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال إعادة هيكلة جميع مراحل التعليم والاعتماد على التكنولوجيا لتحقيق التنمية والابتكار والتطوير الذاتي، لإنتاج عمالة فعالة ماهرة وإبداعية تعمل على النهوض بالاقتصاد بعد اعتماد تلك الآليات القائمة على ربط التعليم بالاقتصاد.
2. تعزيز دور الجامعات في نشر المعرفة للوصول بالاقتصاد إلى المستوى المطلوب ووضع مقررات ومناهج الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية.
3. إشراك القطاع الخاص والذي يوفر القدرة على تمويل تلك الابتكارات لتحويلها إلى واقع حقيقي يمكن تطبيقه يساهم في نمو الاقتصاد.
4. منح أولوية للاستثمار في أنشطة البحث والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتعزيزها بحيث يتم زيادة الإنفاق في القطاعات التي تحتاج إليها الحكومات بشكل واضح.
5. اعتماد مشروعات دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها على التكامل فيما بينهم لضمان إنتاجية متكاملة.
6. تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والذي يعد أحد أهم مصادر البحث العلمي في مختلف القطاعات.
7. الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المعرفي وتطويعها بما يتناسب مع الامكانيات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الصناعية كاليابان وألمانيا وبريطانيا حيث تعمل جامعاتها على حل العديد من المشكلات التي تواجه الشركات الصناعية حيث تتبني تلك الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشروعات رائدة ساهمت في تحقيق اقتصاد المعرفة لحلها تلك المشكلات مع أساليب العمل والإنتاج والأداء.
8. ضرورة ردم الفجوة بين الجنسين وبذل الجهود والسياسات والبرامج التي تعمل على تقليل فجوة النوع الاجتماعي في مجالات تنموية حيوية هامة خاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في المجال العام.

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية:

صادق، أحمد عبد الله. (2020). **الحكومة وسبل تطوير الدور التنظيمي في الاقتصاد**. المجلة العربية للإدارة.

محمد، فريد. (2018). **التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة**. دار الفكر العربي.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD (2017). **اقتصاد المعرفة وأثره على النمو والتنمية الاقتصادية.**

المراجع العربية:

إبراهيم، عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). **اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشرى دراسة تحليلية مقارنة.** دار الجامعة الجديدة.

أبو الشامات، محمد أنس. (2012). **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 1(28) ص ص 591. 610

الحاج، بشار أحمد. (2019). **إدارة المعرفة في المفهوم الإسلامي نحو نظام معرفي مبني على الحقيقة**. دار المنشورات. القاهرة.

أحمد، حبيب. (2014). **الاقتصاد والمعرفة والتحويل الإسلامي من منظور اقتصادي مؤسساتي جديد.** مركز الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية. جامعة حمد بن خليفة، الدوحة. قطر. 22 يناير 2014.

البارودي، شيرين بدري. (2005). **دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية.** مجلة اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، 1(56) ص ص 34-78.

بخاري، عبلة عبد الحميد. (2015). **فجوة الاقتصاد القائم على المعرفة بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة تطبيقاً على المملكة العربية السعودية.** مجلة مركز كامل صالح للاقتصاد الإسلامي، 7(98) ص ص 340 65.

تقرير مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤشر المعرفة العربي،2015، ص 14

دهشان، أحمد إبراهيم. (2023). **التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية.** مجلة كلية الشريعة والقانون،38(1) ص ص 550-623.

الرابغي، ريم علي محمد، والشماسي، ندى حميد. (2018). **الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة: برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجاً.** مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، 24(1) ص ص 34-55.

عطية، فاطمة محمد عبد الله. (2021). **أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الاداء لرأس المال البشري: دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2007- 2018.** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،22(2)، ص35-68.

عله، مراد. (2013). **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجاً.** دار نشر جامعة زيان. الجزائر.

منصور، هدى محمد. (2021). **رؤية 2030 والتحول نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية.** مجلة التجارة والتمويل،1(4) ص ص 426-454.

الموسى، ايلاف محسن علي. (2015). **إمكانات وعوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق للمدة (2003-2013).** (رسالة ماجستير غير منشورة). العراق. جامعة البصرة-كلية الادارة والاقتصاد.

عطية، فاطمة عبدالله محمد. (2021). **أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الأداء لرأس المال البشري دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي.** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج22، ع2.

بابكر، سامر. (2021). **اقتصاد المعرفة.** صندوق النقد العربي.

المخطارية، حري. (2017). **الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة: التجربة الماليزية نموذجاً.** مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. مج 10.

الشمري، محمد جبار، الحدراوي، حمد كريم. (2011). **عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي.** مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد2011، ع18.

عبد القادر، علوبه حسن عبد الله. (2020). **مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.** المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج(4)، ع (12).

الشهري، عبد المنعم ياسين. (2023). **اقتصاد المعرفة ودورها في التنمية.** المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج (4)، ع(46).

2.7. المراجع الأجنبية:

Al-Kibbi, Jamal. (2012). The Innovation Road and the Knowledge- Based Economy In the GCC, October 10-11, 2012 Doha, Qatar.

Cardre, Hana'S A. (2008). The Evaluation of the Knowledge Economy, The Journal of Regional Analysis Policy, available at: www.Jrap-Journal.org/past volumes/2000/203/pdf. 70.

Drucker, P.F. (1999). Management Challenges for the 21st century, Butter worth-Heinemann, Oxford.

Gross national income per capita. (2015). Atlass method and PPP, http://databank.worldbank.org/data/download/GNIPC.pdf.

Hulten, C. (2013). Stimulating Economic Growth through knowledge- Based investment, OECD, science, Technology and Industry Working papers, 2013/02.

Marschke, Jacob. (1974). "Problems in information economics (1964)", in economic, information, decision and prediction, pp. 126-164.

Mohamed, Maha Mohamed Alsebai & Nie, Guihua. (2022). DO Knowledge Economy Indicators Affect Economic Growth. Evidence From Developing Countries. N.Y.: MDPI, p2-28.

OECD Publishing. Knar, G., & Al Dusari, A.A. (2012). Measuring the Effectiveness of Organizational Knowledge Based Economy, Electronic Journal Information Systems Evaluation, Vol. 15, Issue 1 .

OECD. (1996). Employment and Growth in the Knowledge based Economy, Paris.

Orient Planet PR & Marketing Communication & MADAR Research and Development. (2014). Arab Economy Knowledge Report. UAE. Orient Plant & Marketing.

Powell, Walter W, and Spellman, Kaisa. (2004). The Knowledge Economy, Annual Review of Sociology Vol., 30, Asia Pacific Economic Cooperation .

The World Bank Forum. (2013). Insight Report the Global competitiveness Report, Geneva: The World Economic forum.

The World Bank Forum. (2014). Insight Report & The Global competitiveness Report 2014, Geneva: The World Economic Forum.

Tocan, M.C. (2012). Knowledge Based Economy Assessment, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Issue 5, October .

ISSN: 2706-6495

Walter. W, Powell & Kaisa Snellman. (2023). The Knowledge Economy. Annual Review of sociology, Vol. 30, 2004m pp. 201-202.

3.7. المراجع الإلكترونية

البنك الدولي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان النامية، أبريل، 2013
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/13/ict-results-profile

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ نورة بنت عبد الله الصانع، الباحثة/ فاطمة بنت محمد آل رفده، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: http://doi.org/10.52132/Ajrsp/v7.81.11